صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في زيارة للمغرب

عبدالحق خرباش..25.03.2022

المصدر.. Mohamed Ouamoussi
صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في زيارة للمغرب

سيبدأ صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي قريبا زيارة رسمية إلى المغرب هي الأكبر من نوعها على رأس وفد إماراتي كبير،يلتقي خلالها أخيه جلالة الملك محمد السادس، و يجتمع أيضا بوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن وفق ما أعلنته وزارة الخارجية الأمريكية
خلال الزيارة سيتم توقيع عدة اتفاقيات تعاون بين البلدين الشقيقين و الحليفين الاستراتيجيين دولة الإمارات العربية المتحدة و المملكة المغربية في عدة مجالات
حجم الاستثمارات الإماراتية في المغرب يتجاوز 20 مليار دولار،حيث تتصدر الإمارات قائمة الدول العربية التي تستثمر في السوق المغربية،و هي المرتبة التي تحتلها منذ عام 1976، و تشمل قطاعات استراتيجية كثيرة، من ضمنها الطاقة، والمعادن، والبنية التحتية والاتصالات والسياحة، والعقار، والزراعة، والخدمات.
صندوق أبوظبي للتنمية مول حتى الآن 82 مشروعا تنمويا في المغرب بقيمة مالية تناهز 2.45 مليار دولار، كما بلغت مساهمة الإمارات العربية المتحدة في إطار المنحة الخليجية للمغرب حوالي 1.25 مليار دولار، همت تمويل عدد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.
تعتبر شركة « مصدر » الإماراتية واحدة من أبرز الشركات العالمية

في مجال الطاقة المتجددة،و قد أنشأت بشراكة مع "المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب"، مشروع أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية، لتركيب ما يقرب من 20 ألف نظاماً للطاقة الشمسية المنزلية في أكثر من 1000 قرية مغربية

الإمارات مهتمة أيضا بتطوير مشروع محطة "نور ميدلت"، الذي تبلغ قدرته الإنتاجية 800 ميجاواط، والذي يعد أول مشروعٍ محطة هجينة متطورة للطاقة الشمسية في العالم تستخدم مزيجاً من الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية المركزة.

يضاف إلى ذلك أن شركة "طاقة" الإماراتية، التي أنشأت محطة الطاقة الحرارية في منطقة الجرف الأصفر، تعد المورّد الرئيسي للمكتب الوطني للكهرباء والمياه، حيث تغطي أكثر من 50% من الطلب المحلي في المملكة على الكهرباء.

و كانت مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين تقتصر في بدايتها على قطاعات محدودة مثل السياحة والعقار، غير أنها اتسعت مع مرور الوقت لتشمل مجالات أوسع، مع تركيز الجهود على جذب المستثمرين الإماراتيين، وتوجيه اهتمامهم نحو قطاعات أخرى كالطاقات المتجددة، والاقتصاد الأزرق و الذي يشمل تهيئة وتجهيز الموانئ بالنظر للتجربة التي راكمتها الإمارات في هذا المجال

حقيقة نيوز
جريدة إلكترونية متجددة على مدار الساعة
الخبير الصغير : التحرر في المعلومات
التعريف بمؤهلات المغرب
المدير المسؤول عبد الحق خرباش
06.69.96.32.50

عبــدالحق خربــاش.. 24.03.2022

دكار .. الأمن المائي من أجل السلام والتنمية

عبدالحق خرباش.. 24.03.2022

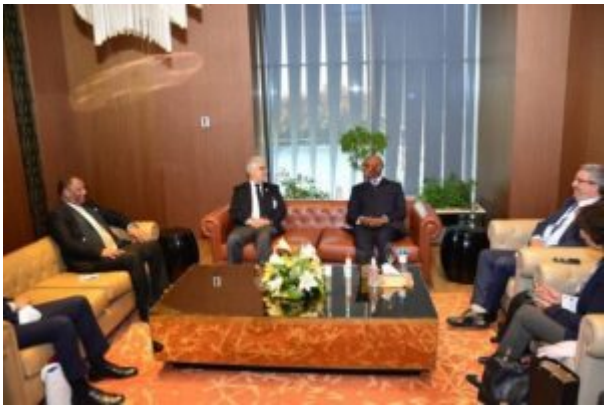

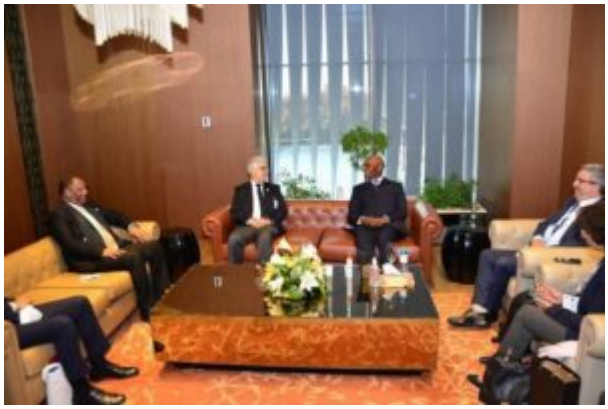

دكار .. الأمن المائي من أجل السلام والتنمية
افتتحت اليوم الإثنين بديامنيديو (30 كلم عن دكار) الدورة التاسعة من المنتدى العالمي للماء، تحت شعار "الأمن المائي من أجل السلام والتنمية"، بمشاركة وفود من المسؤولين والخبراء من أزيد من مائة دولة من بينها المغرب.

وجرى حفل الافتتاح الذي ترأسه الرئيس السنغالي الرئيس الدوري للاتحاد الإفريقي ماكي سال، على الخصوص بحضور رؤساء الكونغو دونيس ساسو نغيسو وموريتانيا محمد ولد الغزواني وغينيا بيساو عمر سيسوكو إمبالو ورئيسة إثيوبيا سوهل وورك زودي ورئيس المجلس العالمي للمياه لويك فوشو ورئيس مجموعة البنك لدولي دافيد مالباس والمديرة العامة لليونيسكو أودري أزولاي والعديد من الشخصيات.

ويمثل المغرب في هذا المنتدى الذي يستمر إلى غاية 26 مارس الجاري، السيد نزار بركة وزير التجهيز والماء على رأس وفد كبير يضم العديد من الخبراء والمسؤولين.

ويعد هذا المنتدى الذي يشارك فيه رؤساء دول وحكومات ومسؤولو المنظمات الدولية والإقليمية والأكاديميون، محطة بارزة للنقاش والتبادلات بشأن مختلف القضايا المتعلقة بالمياه، إحدى الانشغالات العالمية الراهنة خصوصا في القارة الإفريقية التي تعاني الجفاف

والتصحر.

وتتمثل إحدى المحطات البارزة في هذا المؤتمر العالمي، في تسليم جائزة الحسن الثاني العالمية الكبرى للماء، وهي الجائزة التي تستكمل هذا العام سنتها السابعة.

وجائزة الحسن الثاني العالمية الكبرى للماء، التي أحدثت في مارس 2000، مبادرة تقودها المملكة المغربية بالاشتراك مع المجلس العالمي للمياه، تكريما للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، على رؤيته المستنيرة واستراتيجيته الحكيمة في الإدارة المتكاملة والمستدامة لموارد المياه.

ويعتبر هذا المؤتمر الأول من نوعه الذي ينظم في إفريقيا جنوب الصحراء. حيث يسعى المنظمون أن تصدر عنه قرارات قوية لتحسين الوصول إلى المياه والتطهير ومعالجة الندرة وقضايا التغيرات المناخية التي تلقي بتحديات كبيرة على مختلف الدول الإفريقية بالخصوص.

ومن هنا أهمية هذا المؤتمر العالمي الذي يعرف مشاركة رؤساء دول وحكومات، ومؤسسات دولية ومنظمات من المجتمع المدني، لبحث سبل معالجة الاختلالات الراهنة في مجال المياه والوصول إليها، وتعزيز السياسات الوطنية بشأن حصول الجميع على المياه والتطهير.

وتتمثل هذه الرؤية في خارطة طريق ذات أربع أولويات، هي الأمن المائي والتطهير، والمياه والتنمية القروية والتعاون والأدوات والوسائل، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالتمويل والحكامة وإدارة المعرفة والابتكارات.

ويسعى المنتدى ليكون "منصة للتعبير عن مواقف جميع الأطراف في المجتمعات المحلية (بما في ذلك النساء والشباب والمزارعين والرعاة والصيادين)، بما يساهم في التحول النوعي للحياة اليومية للسكان وتحسين أداء القطاعات الإنتاجية".

ويتم تنظيم هذا المؤتمر بشكل مشترك من قبل المجلس العالمي للمياه والبلد المضيف، كل ثلاث سنوات، بهدف زيادة أهمية الموارد المائية في جدول الأعمال السياسي للحكومات، وتعميق المناقشات، وتبادل الخبرات للتحديات الحالية وصياغة مقترحات ملموسة للقطاع.

وفي رسالة بالمناسبة نشرت بالموقع الرسمي للمؤتمر دعا الرئيس

السنغالي، ماكي سال، إلى "جعل الحق في الوصول الى الماء، حقيقة معاشة في كل مكان عبر العالم".

وأضافت رسالة ماكي سال "على الرغم من وباء كوفيد 19، ظلت السنغال ثابتة في استعدادها والتزامها بالترحيب بالمجتمع الدولي في دكار، من أجل وضع موضوع المياه في جوهر السياسات الدولية، ولبناء آليات استجابة فعالة في مواجهة الأزمات متعددة الأوجه، وبناء عالم مرن ومزدهر ومستقر بعد كوفيد -19".

أما لويك فوشون، رئيس مجلس المياه العالمي، فاعتبر أن هذا المؤتمر هو "منتدى عالمي ولكنه أيضا منتدى إفريقي وسنغالي".

وأضاف أن المجلس العالمي للمياه الذي يضم ما يقرب من أربعمائة عضو ، ودولة ، وبرلمانات ، وحكومات محلية ، وسلطات أحواض ، وأيضا منظمات غير حكومية وشركات وجامعات ، وجمعيات علمية ومهنية، أراد أن يعقد على أرض جنوب الصحراء الكبرى لأنه في إفريقيا أكثر أكثر من أي مكان آخر يحتاج الأطفال والنساء والرجال إلى حلول لقضايا المياه.

ونظمت النسخ السابقة في مراكش (1997) ولاهاي(2000) وكيوتو وأوساكا (2003) ومكسيكو سيتي(2006) واسطنبول (2009) ومرسيليا (2012) ودايجو بكوريا الجنوبية (2015) وبرازيليا (2018).

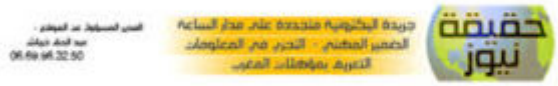

تقويم سلوك النزلاء وتكوينهم وتلقينهم المبادئ العامة للتربية وإعدادهم إلى العودة إلى حضن المجتمع

عبدالحق خرباش.. 23.03.2022

تقويم سلوك النزلاء وتكوينهم وتلقينهم المبادئ العامة للتربية وإعدادهم إلى العودة إلى حضن المجتمع

أكد محمد صالح التامك، المندوب العام للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أن موضوع الدورة العاشرة فعاليات الدورة العاشرة من برنامج الجامعة في السجون حول موضوع "المخططات الاستراتيجية للتنمية: أي موقع للمؤسسة السجنية؟" بالسجن المحلي لسلا، يوم 23 مارس 2022، يكتسي أهمية قصوى، وقد سبق للمندوبية العامة أن طرحته للنقاش منذ الدورة الثانية من برنامج الجامعة في السجون في مارس 2017 بعد انتخابات 2016 والتي كان موضوعها "أي دور للمنتخبين في إعادة إدماج السجناء"، لكون الاختصاصات والمهام

المركبة والمتعددة الأبعاد المنوطة بالمؤسسات السجنية تجعل منها وبامتياز نموذجا للاتقائية السياسات العمومية، خاصة منها الجنائية والأمنية والاجتماعية والتربوية، وذلك بالنظر الى كونها مؤسسات تساهم في الحفاظ على الأمن العام وفي تنزيل ما ينشده المشرع من خلال العقوبة من تحقيق للردع العام والخاص، وباعتبارها أيضا حلقة أساسية في عملية الإصلاح والتأهيل، بحيث تسعى إلى تقويم سلوك النزلاء وتكوينهم وتلقينهم المبادئ العامة للتربية وإعدادهم إلى العودة إلى حضن المجتمع بعد الإفراج بمقومات المواطن الصالح المساهم في تنمية البلاد، هذا علما أن تحقيق هذه الأهداف له تأثير إيجابي مباشر على محيطهم الأسري والاجتماعي.

وأضاف المندوب العام، في كلمته الافتتاحية، أنه اعتبارا للأدوار المنوطة بالمندوبية العامة والتي تزداد صعوبة وتعقيدا بفعل جملة من المشاكل والصعوبات التي تحول دون تنزيل مختلف برامجها وتوجهاتها الاستراتيجية وفقا لما تطمح إليه، وخاصة في ظل الارتفاع المضطرد للساكنة السجنية وما يتطلبه من موارد بشرية لتأطيرها وإمكانيات مادية ولوجيستيكية لتغطية حاجياتها الأساسية، فإن مهامها تقتضي تعبئة مختلف القطاعات والفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين في جميع المجالات ذات الصلة بالشأن السجني وبالإعداد لإعادة الإدماج، وقد كان هذا الأمر من ضمن التوصيات التي جاءت في مساهمة المندوبية العامة في المسلسل التشاوري للجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد.

وشكلت هذه الدورة مناسبة لإرساء أرضية للنقاش والتشاور بين مجموعة من الفاعلين السياسيين والمنتخبين والخبراء والباحثين والأساتذة الجامعيين، إضافة إلى مجموعة من النزلاء الطلبة الجامعيين حول موقع المؤسسة السجنية ضمن المخططات الاستراتيجية للتنمية الحالية والمستقبلية في سياق تفعيل أمثل للميثاق الوطني للاتمركز الإداري من خلال وضع آليات ترابية للشراكة والتعاون وإرساء قواعد فعالة لتنظيم العلاقات بين مختلف القطاعات والهيئات وكذا المجالس المنتخبة وضمان التناسق بين مهامها لبلوغ الأهداف المرجوة ومواكبة تنزيل السياسة الجهوية المتقدمة التي ترتكز على المساهمة الفعلية للقائمين على تدبير الشأن المحلي والجهوي في التنمية المندمجة على أساس مبدأ تشاركي كخيار وطني أعطى انطلاقته الملك محمد السادس منذ تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية.

وبالموازاة مع انعقاد فعاليات هذه الجامعة الربيعية تم توقيع خمس اتفاقيات شراكة مع المجالس الجهوية لكل من مجلس جهة الداخلة وادي الذهب، مجلس جهة سوس ماسة، مجلس جهة كلميم واد نون، مجلس جهة درعة تافيلالت، مجلس جهة فاس مكناس وكدا اتفاقية شراكة مع وكالة

الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب بالمملكة، مما يشكل، حسب، المندوب العام للسجون، مدخلا لما قد يصبح للمؤسسات السجنية من مكانة في المخططات التنموية الجهوية ويعبد الطريق أمام مزيد من التعاون والشراكات. كما تشكل هذه المبادرة مسلكا جديدا لتدبير القطاع وتداركا لعدم إدراج المؤسسات السجنية ضمن الاختصاصات الموكولة للجهات.

يذكر أن هذه النسخة من الجامعة الربيعية شارك فيها 80 سجينا بشكل حضوري وتابعها عن بعد مجموع السجناء الحاصلين على شواهد جامعية أو الذين يتابعون دراستهم بمختلف جامعات المملكة، باعتبار هذا اللقاء محطة تتيح لهم إبراز قدراتهم المعرفية وتثمين ما تحصلوا عليه من معارف مختلفة خلال مسارهم الدراسي والتفاعل مع القضايا والإشكاليات المجتمعية في إطار مواطنة مسؤولة وفاعلة.

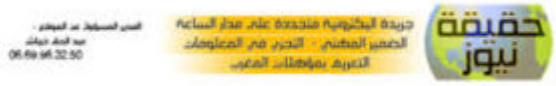

عبدالحق خرباش.. 23.03.2022 بلاغ صحفي.. الجامعة الملكية المغربية لسباق الدراجات / تازا .

عبدالحق خرباش.. 23.03.2022

بلاغ صحفي.. الجامعة الملكية المغربية لسباق الدراجات / تازا .
تنظم الجمعية الرياضية التازية للدراجات الهوائية ، يوم الأحد 27 مارس 2022 ، على الساعة 10 صباحا ، سباقا داخل مدار مغلق ، إنطلاقا من شارع محمد الخامس ، فندق كيونطيل ، مرورا بشارع علال بن عبدالله ، البريد ، تيطانيك ، النزول عبر شارع علال الفاسي ، العودة لشارع محمد الخامس .
التظاهرة ، تنظم بتنسيق مع العصبة الجهوية فاس مكناس ، والجامعة الملكية المغربية لسباق الدراجات .

حقيقة نيوز
جريدة إلكترونية متجددة على مدار الساعة
العصر الحديث - التحرر من المعلومات
التعريف بمؤهلات المغرب

عبدالحق خرباش.. 23.03.2022 تقديم الدعم الاستثنائي المخصص لمهنيي قطاع النقل الطرقي

عبدالحق خرباش.. 23.03.2022

بلاغ صحفي

الحكومة تطلق عملية تقديم الدعم الاستثنائي المخصص لمهنيي قطاع النقل الطرقي

الرباط 23 مارس2022

أطلقت الحكومة، اليوم الأربعاء 23 مارس 2022، رسميا، عملية تقديم الدعم الاستثنائي المخصص لمهنيي قطاع النقل الطرقي، الذي تم الإعلان عنه في المجلس الحكومي المنعقد في العاشر من الشهر الجاري، حيث ستستفيد منه فئات مهنية مختلفة، وسيخصص لنحو 180 ألف عربة.

وتهدف الحكومة عبر تقديم هذا الدعم إلى مساندة مهنيي قطاع النقل، عبر التخفيف من آثار ارتفاع أسعار المحروقات بالسوق الداخلي بفعل التصاعد المستمر للأسعار دوليا.

وسيتمكن مهنيو قطاع النقل الطرقي، ابتداء من الأسبوع الأول من شهر أبريل 2022 من الاستفادة من الدعم المحدد لهم حسب الفئات، انطلاقا من الجنصة الالكترونية https://mouakaba.transport.gov.ma ، والتي يمكنهم التسجيل بها ابتداء من اليوم.

وسيستفيد مهنيو النقل العمومي للمسافرين من دعم بقيمة 2200 درهم لسيارات الأجرة الكبيرة، و1600 درهم لسيارات الأجرة الصغيرة، و1800 درهم لعربات النقل المزدوج بالعالم القروي، بالإضافة إلى 7000 درهم لحافلات نقل المسافرين بين المدن، و6200 درهم لحافلات النقل الحضري.

وفيما يتعلق بالنقل السياحي، سيستفيد المهنيون من دعم مالي يبلغ 2800 درهم لحافلات النقل من الصنف الأول، و1400 درهم للحافلات من الصنف الثاني، و1000 درهم للعربات من الصنف الثالث (TGR/TLS).

وبخصوص مهنيي نقل البضائع لفائدة الغير، فإنه سيخصص دعم مالي يبلغ 1000 درهم لعربات القطر، و2600 درهم للشاحنات ذات الحمولة المسموح بها تفوق 3.5 طن وأقل من 14 طن، و3400 درهم للشاحنات ذات الحمولة المسموح بها بين 14 و19 طن، و4200 درهم للشاحنات التي يتجاوز وزن الحمولة المسموح بها 19 طن، فضلا عن 6000 درهم مخصصة للجرارات الطرقية.

وفيما يتعلق بالدعم المخصص لنقل المستخدمين والنقل المدرسي، فسيستفيد مهنيو نقل المستخدمين لحساب الغير من دعم مالي قدره 1200 درهم عن كل عربة، و1000 درهم لكل عربة مخصصة للنقل المدرسي لحساب الغير.

بلاغ صحفي

الحكومة تطلق عملية تقديم الدعم الاستثنائي المخصص لمهنيي قطاع النقل الطرقي

الرباط 23 مارس2022

أطلقت الحكومة، اليوم الأربعاء 23 مارس 2022، رسميا، عملية تقديم الدعم الاستثنائي المخصص لمهنيي قطاع النقل الطرقي، الذي تم الإعلان عنه في المجلس الحكومي المنعقد في العاشر من الشهر الجاري، حيث ستستفيد منه فئات مهنية مختلفة، وسيخصص لنحو 180 ألف عربة.

وتهدف الحكومة عبر تقديم هذا الدعم إلى مساندة مهنيي قطاع النقل، عبر التخفيف من آثار ارتفاع أسعار المحروقات بالسوق الداخلي بفعل التصاعد المستمر للأسعار دوليا.

وسيتمكن مهنيو قطاع النقل الطرقي، ابتداء من الأسبوع الأول من شهر أبريل 2022 من الاستفادة من الدعم المحدد لهم حسب الفئات، انطلاقا من الجنصة الالكترونية https://mouakaba.transport.gov.ma ، والتي يمكنهم التسجيل بها ابتداء من اليوم.

وسيستفيد مهنيو النقل العمومي للمسافرين من دعم بقيمة 2200 درهم لسيارات الأجرة الكبيرة، و1600 درهم لسيارات الأجرة الصغيرة، و1800 درهم لعربات النقل المزدوج بالعالم القروي، بالإضافة إلى 7000 درهم لحافلات نقل المسافرين بين المدن، و6200 درهم لحافلات النقل الحضري.

وفيما يتعلق بالنقل السياحي، سيستفيد المهنيون من دعم مالي يبلغ 2800 درهم لحافلات النقل من الصنف الأول، و1400 درهم للحافلات من الصنف الثاني، و1000 درهم للعربات من الصنف الثالث (TGR/TLS).

وبخصوص مهنيي نقل البضائع لفائدة الغير، فإنه سيخصص دعم مالي يبلغ 1000 درهم لعربات القطر، و2600 درهم للشاحنات ذات الحمولة المسموح بها تفوق 3.5 طن وأقل من 14 طن، و3400 درهم للشاحنات ذات الحمولة المسموح بها بين 14 و19 طن، و4200 درهم للشاحنات التي يتجاوز وزن الحمولة المسموح بها 19 طن، فضلا عن 6000 درهم مخصصة للجرارات الطرقية.

وفيما يتعلق بالدعم المخصص لنقل المستخدمين والنقل المدرسي، فسيستفيد مهنيو نقل المستخدمين لحساب الغير من دعم مالي قدره 1200 درهم عن كل عربة، و1000 درهم لكل عربة مخصصة للنقل المدرسي لحساب الغير.

تقديم الدعم الاستثنائي المخصص لمهنيي قطاع النقل الطرقي

أطلقت الحكومة، اليوم الأربعاء، رسميا، عملية تقديم الدعم الاستثنائي المخصص لمهنيي قطاع النقل الطرقي الذي تم الإعلان عنه في المجلس الحكومي المنعقد في العاشر من الشهر الجاري، حيث ستستفيد منه فئات مهنية مختلفة وسيخصص لنحو 180 ألف عربة. وتهدف الحكومة عبر تقديم هذا الدعم إلى مساندة مهنيي القطاع عبر التخفيف من آثار ارتفاع أسعار المحروقات بالسوق الداخلي، بفعل التصاعد المستمر للأسعار دوليا.

عبدالحق خرباش.. 20.03.2022 تعزيز العلاقات بين إسبانيا والمغرب وعودة السفيرة لعملها

عبدالحق خرباش.. 20.03.2022

تعزيز العلاقات بين إسبانيا والمغرب وعودة السفيرة لعملها

عادت سفيرة المغرب في إسبانيا، كريمة بنيعيش، إلى مدريد اليوم الأحد، بعد مضي حوالي عام من استدعائها من قبل الرباط للتشاور، على خلفية الأزمة التي تفجرت حينها بين البلدين.

وأكدت السفيرة المغربية، في تصريح لوكالة الأنباء الإسبانية "إفي" خبر عودتها إلى مدريد، قائلة لدى وصولها إلى مدريد: "إنه لمن

دواعي سروري العودة إلى العمل في مدريد وتعزيز العلاقات بين إسبانيا والمغرب”.

وتأتي عودة السفيرة المغربية، في خضم التطورات الأخيرة التي عرفتها قضية الوحدة الترابية للمملكة، بإعلان إسبانيا دعمها المقترح المغربي للحكم الذاتي.

عبدالحق خرباش.. 19.03.2022 تعيين تسعة وأربعين (49) ملحقا قضائيا كقضاة بالمجالس الجهوية للحسابات.

عبدالحق خرباش.. 19.03.2022

تعيين تسعة وأربعين (49) ملحقا قضائيا كقضاة بالمجالس الجهوية للحسابات.

تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بتعيين تسعة وأربعين (49) ملحقا قضائيا كقضاة بالمجالس الجهوية للحسابات.

وذكر بلاغ للمجلس الأعلى للحسابات، اليوم السبت، أن القضاة الجدد المعينين يتوزعون حسب المجالس الجهوية للحسابات كالآتي:

– المجلس الجهوي للحسابات لجهة طنجة- تطوان- الحسيمة : ثلاثة (3) قضاة ؛

– المجلس الجهوي للحسابات لجهة الشرق : خمسة (5) قضاة ؛

– المجلس الجهوي للحسابات لجهة فاس- مكناس : خمسة (5) قضاة ؛

– المجلس الجهوي للحسابات لجهة بني ملال- خنيفرة : ستة (6) قضاة ؛

– المجلس الجهوي للحسابات لجهة الدار البيضاء- سطات : خمسة (5) قضاة؛

– المجلس الجهوي للحسابات لجهة مراكش- آسفي : خمسة (5) قضاة ؛

– المجلس الجهوي للحسابات لجهة درعة- تافيلالت : ستة (6) قضاة؛

– المجلس الجهوي للحسابات لجهة سوس- ماسة : أربعة (4) قضاة ؛

– المجلس الجهوي للحسابات لجهة كلميم- واد نون : خمسة (5) قضاة ؛

– المجلس الجهوي للحسابات لجهة العيون- الساقية الحمراء : ثلاثة (3) قضاة؛

– المجلس الجهوي للحسابات لجهة الداخلة- وادي الذهب : قاضيان (2) .

عبـــدالحق خربـــاش.. 18.03.2022 بلاغ لـلديوان الـملكي..

عبدالحق خرباش.. 18.03.2022

بلاغ لـلديوان الـملكي..

إسبانيا ..مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب سنة 2007 بمثابة الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية من أجل تسوية الخلاف .
في رسالة بعث بها إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أكد رئيس الحكومة الإسبانية، فخامة السيد بيدرو سانشيز أنه " يعترف بأهمية قضية الصحراء بالنسبة للمغرب". وفي هذا الصدد، "تعتبر إسبانيا مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب سنة 2007 بمثابة الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية من أجل تسوية الخلاف".
كما أشار إلى " الجهود الجادة وذات المصداقية التي يقوم بها المغرب في إطار الأمم المتحدة من أجل تسوية ترضي جميع الأطراف".
وأبرز رئيس الحكومة الإسبانية في رسالته إلى جلالة الملك، أن " البلدين تجمعهما، بشكل وثيق، أواصر المحبة، والتاريخ، والجغرافيا، والمصالح، والصداقة المشتركة". وأعرب السيد سانشيز عن " يقينه بأن الشعبين يجمعهما نفس المصير ايضا"، وأن "ازدهار المغرب مرتبط بازدهار إسبانيا والعكس صحيح".
وأكد رئيس الحكومة الإسبانية في رسالته الى جلالة الملك على أن "هدفنا يتمثل في بناء علاقة جديدة، تقوم على الشفافية والتواصل الدائم، والاحترام المتبادل والاتفاقيات الموقعة بين الطرفين والامتناع عن كل عمل أحادي الجانب، وفي مستوى أهمية جميع ما نتقاسمه".
وفي هذا السياق، فإن "اسبانيا ستعمل بكل الشفافية المطلقة الواجبة مع صديق كبير وحليف". وأضاف فخامة السيد بيدرو سانشيز "أود أن أؤكد لكم أن إسبانيا ستحترم على الدوام التزاماتها وكلمتها".
من جهة أخرى، جدد رئيس حكومة الاسبانية، في رسالته الى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التأكيد على " عزمه العمل جميعا من أجل التصدي للتحديات المشتركة، ولاسيما التعاون من أجل تدبير تدفقات المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، والعمل على الدوام في إطار روح من التعاون الكامل".
وخلص رئيس الحكومة الإسبانية فخامة السيد بيدرو سانشيز، في رسالته الى جلالة الملك، إلى "أنه سيتم اتخاذ هذه الخطوات من أجل ضمان الاستقرار والوحدة الترابية للبلدين".

عبـــدالحق خربـــاش.. 17.03.2022 تعييـــن فـــي منـاصـب عليـــا طبقـــا لـلفصل 92 من الـدستور

عبدالحق خرباش.. 17.03.2022

تعيين في مناصب عليا طبقا للفصل 92 من الدستور

عقدت الحكومة، يومه الخميس 14 شعبان 1443 الموافق لـ 17 مارس 2022، مجلسها الأسبوعي برئاسة السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة، خصص لتتبع عرض عام وعروض قطاعية، وللتداول في عدد من مشاريع النصوص القانونية، ومقترحات تعيين في مناصب عليا طبقا للفصل 92 من الدستور، وللاطلاع على اتفاق دولي.
في بداية أشغال المجلس، وبعد الثناء على الله سبحانه وتعالى، وحمده على نعمة المطر، أكد السيد رئيس الحكومة، في كلمته الافتتاحية، على دعم الحكومة للمنتخب الوطني لكرة القدم وتمنياتها الصادقة لكي يتأهل للمرة السادسة لهذا العرس الكروي العالمي،

مؤكدا في الوقت نفسه على الأمل والثقة الموضوعين في الفريق الوطني المغربي الشاب، الذي بصم على مسار جيد خلال المرحلة الأولى من هذه الإقصائيات، وأبانت كل مكوناته عن حبها لوطنها واستعدادها للدفاع عن ألوانه بكل تفان، وبذلِ أقصى الجهود من أجل تمثيل المغرب في هذا المحفل الكروي العالمي.
وعبر السيد رئيس الحكومة عن يقينه بأن كل فئات الشعب المغربي ستقف وراء منتخبها الوطني لتجاوز المباراتين الفاصلتين والتأهل لكأس العالم قطر 2022، وتأكيد مسار الإنجازات والنتائج الإيجابية التي حققتها الكرة الوطنية خلال السنوات الأخيرة على مختلف الأصعدة.
وفي موضوع آخر، ذكّر السيد رئيس الحكومة بالنتائج المهمة التي تحققها السياسات المغربية القطاعية في مجال التصدير، والتي تعكس دعم الدولة القوي للنسيج الاقتصادي الوطني ولتنمية عرض تصدير وطني بجودة وتنافسية كبيرتين.

وإثر ذلك، تتبع مجلس الحكومة عرضا عاما حول "وضعية الصادرات"، قدمته السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية، أبرزت فيه أن الصادرات ارتفعت في عام 2021 بنحو 24 في المائة، مقارنة بسنة 2020، وذلك بفضل الجهود المبذولة لتحسين العرض القابل للاستغلال.
كما أشارت السيدة الوزيرة إلى تحسن نسبة التغطية من 56.8 في المائة سنة 2017 إلى 62 في المائة في سنة 2021.
كما تتبع مجلس الحكومة عروضا قطاعية حول "حالة الصادرات إلى نهاية سنة 2021، ثم وضعيتها منذ مطلع 2022 إلى نهاية فبراير، والتوقعات بشأنها إلى غاية متم السنة الجارية"، قدمها، كل في ما يخصه، السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه الغابات، والسيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة، والسيدة فاطمة الزهراء عمور، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والسيدة غيثة مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.
وسجلت العروض المقدمة أن الصادرات المغربية تعرف زخما ملحوظا يعكس دينامية اقتصادية مهمة. فبالنسبة إلى عام 2021، بلغ حجم الصادرات المغربية ما يزيد عن 326 مليار درهم، بارتفاع 24.3 في المائة، مقارنة بعام 2020. كما ارتفعت الصادرات المغربية بنسبة 14.9 في المائة مقارنة بنهاية عام 2019 (فترة ما قبل أزمة كوفيد 19).
وواصلت الصادرات المغربية الدينامية ذاتها خلال الشهر الأول من عام 2022 الذي سجل تطورا للصادرات بـ 23 في المائة مقارنة بنفس الشهر

من عام 2021. ويستمر حجم الصادرات المغربية في الارتفاع مدعوما بدينامية علامة "صنع في المغرب". كما تشير المؤشرات إلى انتعاش أسرع من المتوقع بعد "كوفيد-19"، لا سيما بفضل الدينامية التي تعرفها القطاعات المصدرة الرئيسية للمملكة.

في السياق نفسه، واصل قطاع السيارات إثبات قدراته التنافسية بتسجيله زيادة في الصادرات بنسبة 15 في المائة مقارنة بعام 2020، محققا 83.8 مليار درهم، أما صادرات الفوسفاط ومشتقاته، فقد ارتفعت بأكثر من الضعف محققة 79.9 مليار درهم نتيجة ارتفاع أسعار السوق العالمية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 57 في المائة مقارنة بعام 2020.

وفي ما يتعلق بالمنتجات الفلاحية الغذائية، عرفت الصادرات ارتفاعا بنسبة 9 في المائة مقارنة بعام 2020 محققة ما مجموعه 68.4 مليار درهم، ويُعزى هذا التطور إلى ارتفاع الطلب على مبيعات الصناعة الغذائية والفلاحية.

أما المنسوجات والجلود، فقد تمكنت من تحقيق صادرات بقيمة 36.3 مليار درهم مسجلة ارتفاعا بنسبة 21 في المائة مقارنة بعام 2020، إذ أظهر قطاع النسيج المغربي تنافسيته في فترة مطبوعة بتداعيات الأزمة الصحية.

وفي الإطار ذاته، سجل قطاع صناعة الطائرات زيادة بنسبة 12 في المائة مقارنة بعام 2020 مسجلا 15.4 مليار درهم، مظهرا مرونة وسط سياق عالمي متأثر بتعطيل النقل الجوي.

وبخصوص الصادرات الإلكترونية الكهربائية، تم تسجيل تطور بنسبة 10 في المائة مقارنة بعام 2020، عبر تحقيق ما مجموعه 13.3 مليار درهم؛ ويشهد هذا القطاع دينامية مهمة مع الانتعاش الذي تعرفه صناعة السيارات والطيران عقب أزمة كوفيد 19.

وبالنسبة إلى قطاع الصناعة التقليدية، ارتفعت الصادرات بنسبة 31 في المائة في الفترة ما بين يناير وفبراير 2022، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021. ومن أجل بلوغ الإمكانات الحقيقية للعرض المغربي، وضعت الحكومة استراتيجية لمواكبة الفاعلين في القطاع لتحقيق رقم معاملات يصل إلى 5 مليارات درهم بحلول عام 2030.

وتميز قطاع المناولة والتعهيد بصموده خلال فترة الأزمة الصحية، إذ لم يتأثر نموه السنوي بشكل كبير. وحقق رقم معاملات القطاع على مستوى الصادرات تطورا ملحوظا منذ عام 2015 (13.5 مليار درهم). وبلغ الاستثمار الإجمالي المقدر في هذا المجال 1.6 مليار درهم.

مراسيم و قوانين
اتفاقيات و معاهدات

تعيينات
وبعد هذه العروض، انتقل مجلس الحكومة إلى التداول والمصادقة على مشروع مرسوم رقم 2.22.176 يتعلق بإيداع الإقرارات المتعلقة بالرسوم المستحقة لفائدة الجماعات الترابية وأدائها بطريقة إلكترونية، قدمه السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية.
ويهدف هذا النص إلى تمكين الخاضعين للرسوم المستحقة لفائدة الجماعات الترابية من القيام بواجباتهم بطريقة إلكترونية، فيما يتعلق بإيداع الإقرارات والقيام بعمليات الأداء، ما سيمكن هؤلاء الملزمين من تفادي عناء التنقل إلى مقرات الإدارة الجبائية المكلفة بتدبير الرسوم المذكورة.
وينص مشروع هذا المرسوم على أن تُحَدَّد بقرارٍ مشترك للسلطتين الحكوميتين المكلفتين بالداخلية والمالية شروطُ وكيفياتُ إيداع الإقرارات والأداءات بطريقة إلكترونية بالنسبة إلى الرسوم المستحقة للجماعات الترابية، وذلك تطبيقا لأحكام المادة 168 المكررة والمادة 168 المكررة مرتين من القانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، واللتين نصتا على أن تفعيل مقتضياتهما يبقى مقرونا بالشروط والكيفيات التي سيحددها نص تنظيمي.
وفي إطار الالتزام الكبير للحكومة وعملها الموصول على تنزيل مشروع الحماية الاجتماعية في الآجال المحددة لذلك، قدم السيد خالد أيت الطالب، وزير الصحة والحماية الاجتماعية، للتداول والمصادقة من طرف مجلس الحكومة، مشروع مرسوم رقم 2.22.207 بتغيير الملحق بالمرسوم رقم 2.18.622 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1440 (17 يناير 2019) بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام المعاشات، الخاصّ بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.
ويبتغي هذا المشروع إدراج فئات مهنية جديدة في لائحة الأصناف والأصناف الفرعية للأشخاص المنتمين لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛ ويتعلق الأمر بـ:
أرباب قوارب الصيد التقليدي، عدا الخاضعين منهم لنظام الضمان الاجتماعي؛
العاملاتِ والعاملين الاجتماعيين؛
الصحافيين المهنيين الحاملين لبطاقة الصحافة المهنية غير الأجراء؛
مسيري الشركات غير الأجراء؛
الرياضيين والأطر الرياضية غير الأجراء؛

الأشخاصِ الآخرين غير الأجراء، الذين يمارسون لحسابهم الخاص نشاطا مدرا للدخل، كيفما كان نوع هذا النشاط أو الدخل، سواء يتوفرون على محل لمزاولة نشاطهم أو لا يتوفرون عليه.
وبالإضافة إلى ذلك، يعوض مشروع المرسوم البُنْد رقم 14 من الملحق بالمرسوم رقم 2.18.622 المشار إليه، بالتنصيص فيه على أن صنف السائقين المهنيين، يتكون من الصنفين الفرعيين "سائقي سيارات الأجرة" و"باقي السائقين الحاملين لبطاقة سائق مهني".

وفي السياق ذاته، تداول مجلس الحكومة وصادق أيضا على مشروع مرسوم رقم 2.22.208 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.21.928 الصادر في 23 ربيع الآخر 1443 (29 نونبر 2021) بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام المعاشات، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وكذا المادة 73 III من المدونة العامة للضرائب، فيما يتعلق بالمقاولين الذاتيين، قدمه كذلك السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية.
ويأتي هذا المشروع لترتيب الآثار القانونية حول سريان أثر التسجيل في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بالنسبة إلى المقاولين الذاتيين الذين يتم تسجيلهم بالسجل الوطني للمقاول الذاتي بعد 31 دجنبر 2021، وذلك بكيفية تمكن المعنيين بالأمر من هذه الفئة من الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، مع الأداء المسبق لمبالغ الاشتراك تمهيدا لاستفادتهم من تعويضات هذا التأمين.
وتبعا لذلك، ينص المشروع على أن أثر التسجيل يسري ابتداء من فاتح الشهر الموالي للشهر الذي ينبغي أن يدلي فيه المقاول الذاتي بأول تصريح برقم معاملاته وفق النصوص التشريعية الجاري بها العمل؛ أما المقاولون الذاتيون المسجلون في السجل الوطني للمقاول الذاتي إلى غاية 31 دجنبر 2021، فيسري أثر تسجيلهم ابتداء من فاتح فبراير 2022.

عبـــدالحق خربـــاش.. 16.03.2022 كلمـــة المنـــدوب العـــام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

عبدالحق خرباش.. 16.03.2022

كلمة المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

الكلمة الكاملة للسيد محمد صالح التامك، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، خلال الندوة المنعقدة صباح اليوم بالرباط من أجل تقديم "تقرير حول وضعية السجون في المغرب: بين المعايير الدولية والتشريعات الوطنية ومتطلبات الإصلاح"، من إنجاز مركز حقوق الإنسان والديمقراطية بشراكة مع المركز من أجل حكامة القطاع الأمني بجنيف، وبتعاون مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآلــه وصحبه
حضرات السيدات والسادة
تتشرف المندوبية العامة لإدارة السجون إعادة الادماج بالمشاركة في هذا اللقاء التواصلي الذي ينظمه مركز دراسات حقوق الانسان والديمقراطية لتقديم التقرير الذي أنجزه بشراكة مع المركز من أجل حكامة القطاع الأمني بجونيف، حول" وضعية السجون في المغرب: بين المعايير الدولية والتشريعات الوطنية ومتطلبات الاصلاح "، وهي مبادرة تأتي في سياق الدور الذي تضطلع به هذه الهيئة في التفكير والبحث والتدريب في مجال قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، من خلال المحاور المتعلقة بالوقاية من التعذيب و الحكامة الأمنية والعدالة الانتقالية وتتبع حقوق الانسان في المغرب.
وتأتي هذه المبادرة كذلك في إطار انفتاح المندوبية العامة على العالم الخارجي، وخاصة جمعيات المجتمع المدني والهيئات والمنظمات الحقوقية المهتمة برصد أوضاع السجناء والتي ساهمت في تطوير الشراكة والتعاون والتنسيق مع هذه الهيئات والمنظمات، وذلك في إطار الدفع بمسلسل الإصلاح الذي انخرطت فيه المملكة المغربية في جميع المجالات تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده.
وقد شكل إصدار هذا التقرير، باعتبارها تجربة متفردة على الصعيد العربي والإقليمي، مناسبة لتأكيد دعم المندوبية العامة لمثل هذه المبادرات الرامية إلى تشخيص واقع السجون من زاوية محايدة دون التأثير في سير عمل فريق البحث الذي سهر على انجاز هذا التقرير.
ونسجل في هذا الإطار الانخراط الفعلي للمؤسسات السجنية والساهرين على تسيرها في إمداد الفريق المكلف بإعداد التقرير بكل المعطيات والأرقام والاحصائيات المطلوبة، إضافة إلى توفير الظروف الملائمة لإنجاز هذا العمل الذي سيعزز لامحالة الرصيد الوثائقي للمنشورات المنجزة ببلادنا ذات الصلة بالوسط السجني وبإعادة الإدماج.
حضرات السيدات والسادة؛
تسجل المندوبية العامة ملامسة هذا التقرير لمختلف الإشكالات المرتبطة بظروف الاعتقال داخل المؤسسات السجنية والمتعلقة أساسا حسب هذا التقرير بارتفاع نسبة الاكتظاظ وارتباطه بارتفاع نسبة الجريمة ونسبة الاعتقال الاحتياطي وارتفاع عدد الادانات ومددها، كما تم طرح مختلف المقترحات لتجاوز هذه الاكراهات.
إضافة إلى استعراضه لمختلف المرتكزات الحقوقية لتدبير فضاءات الاعتقال بالسجون، من خلال جرد كل الاتفاقيات والبروتوكولات التي صادق عليها المغرب في هذا المجال، إضافة إلى ملاحظات لجان

المعاهدات والآليات الخاصة التي أصدرتها في هذا الصدد منذ 2011.
كما يقدم التقرير قراءة عامة لوضعية الصحة في الوسط السجني على المستوى الدولي، قبل التطرق للوضع الصحي في السجون المغربية، إذ تم التأكيد على أن العمل الصحي يندرج ضمن أولويات المندوبية العامة، ويشكل التقرير فرصة لتقديم قراءة خاصة لنقط التقدم ومكامن العجز في هذا المجال.
وفي الأخير تثمن المندوبية العامة هذه المبادرة وتؤكد عزمها دراسة الملاحظات المسجلة في التقرير وكذا بحث سبل تنزيل المقترحات التي تم تقديمها، وتؤكد انفتاحها على مختلف أشكال التعاون المتاحة في إطار من الاحترام التام للمرجعيات الوطنية والدولية ذات الصلة بتدبير المؤسسات السجنية وانفتاحها على فعاليات المجتمع المدني المهتمة بالشأن السجني.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.